الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«الرابطة» تقدم أقل الأسعار في مناقصة لـ «الإطفاء» بقيمة 2,7 مليون دينار

أعلنت شركة رابطة الكويت والخليج للنقل (الرابطة)، أنها تقدمت بأقل الأسعار في مناقصة خاصة بالإدارة العامة للإطفاء بقيمة 2,68 مليون دينار. وقالت الشركة في بيان على البورصة أمس، إن المناقصة بشأن أعمال تشغيل وإدارة كراج «الإطفاء» لصيانة وإصلاح الآليات والسيارات والمعدات والمركبات التابعة للإدارة. وأوضحت «الرابطة» في البيان، أن المناقصة لمدة 3 سنوات، علما بأن الشركة لم تتسلم أي إخطار رسمي بذلك وأن هذه المعلومات بناء على الإعلان الداخلي للجنة فض العطاءات في الجهاز المركزي للمناقصات العامة. وأفادت الشركة بأن العائد المتوقع من العقد في حدود 5٪، موضحة أن النسبة قابلة للتغيير صعودا أو هبوطا أثناء فترة التنفيذ سواء من حيث ظروف التنفيذ أو التغيرات السعرية.

احتفظت بمراكز متقدمة ضمن أكبر 20 مصرفاً إسلامياً خليجياً.. و«وربة» أحدث المنضمين

97,5 مليار دولار أصول البنوك الإسلامية الكويتية

محمود عيسى

احتفظت البنوك الكويتية الاسلامية الخمسة بمراكز متقدمة على قائمة مجلة «ميد» لاكبر 20 مصرفا إسلاميا خليجيا من حيث الاصول، حيث حل بيت التمويل الكويتي (بيتك) المركز الاول محليا والثالث خليجيا بأصول قدرها 58,2 مليار دولار كما في 30 يونيو 2018، وتلاه بنك بوبيان في المركز الثاني محليا و13 خليجيا بأصول قيمتها 13,76 مليار دولار، ثم البنك الاهلي المتحد الثالث محليا و16 خليجيا حيث بلغت اصوله 12,2 مليار دولار، وحل في المركز الرابع محليا و19 خليجيا بنك الكويت الدولي بأصول 6,87 مليارات دولار، واخيرا جاء بنك وربة في المركز الخامس محليا و20 خليجيا بأصول قيمتها 6,42 مليارات دولار.

واحتل المركز الاول خليجيا بنك الراجحي السعودي بأصول بلغت 93 مليار دولار وتلاه بنك دبي الاسلامي الذي بلغت اصوله 58,7 مليار دولار.

وقالت مجلة «ميد» في تقرير اصدرته بالتعاون مع بنك المشرق ان نمو الأصول الإسلامية تباطأ في عام 2018 على نسق معدلات النمو لدى المصارف التقليدية، لكن البنوك التي تتولى قيادة السوق الإسلامي تتمتع ببعض المزايا، حيث ارتفعت اصول هذه البنوك الإسلامية الخليجية بنسبة 7٪ تقريبا في العام 2017، ما يشير الى تراجع النتائج إلى أقل من مستويات النمو التاريخي المكون من خانتين، ولكنه نمو قوي وإيجابي اذا ما قورن مع معدل النمو البالغ 4٪ لهذا العام الذي سجلته البنوك التقليدية، وفقا لتوقعات وكالة ستاندرد آند بورز للتمويل الإسلامي لعام 2019.

وقالت المجلة إن بنك وربة انضم إلى قائمة أفضل 20 مصرفا اسلاميا خليجيا بفضل النمو بنسبة 60٪ في أصوله التي بلغت 6,4 مليارات دولار كما في 30 يونيو الماضي، كما حقق كل من بنك بوبيان وبنك الشارقة الإسلامي نموا قويا من خانتين.

وأضافت أن قيمة اصول البنوك الكويتية الاسلامية الخمسة ارتفعت بنسبة 5٪ لتصل الى 97,5 مليار دولار مقارنة مع 95,1 مليار دولار في نهاية 2017، واستحوذ بيت التمويل الكويتي على ما نسبته 41٪ من اجمالي هذه الاصول كما في 30 يونيو الماضي، في حين سجلت أكبر 20 مؤسسة اسلامية خليجية ارتفاعا كبيرا في الأرباح بلغ 50٪، متجاوزة بذلك نمو أصولها بهامش كبير.

«بيتك» الأول محلياً والثالث خليجياً بأصول 58,2 مليار دولار

«بوبيان» في المركز الثاني و13 خليجياً بأصول 13,7 مليار دولار

معايير إصدار التقارير

وقالت المجلة ان اتجاهات الربحية تباطأت في عام 2018 مع اعتماد المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية IFRS9 أو معايير المحاسبة المالية (FAS) 30 للبنوك التي ترفع تقاريرها وفقا لمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

ومع ذلك، أظهرت نتائج منتصف العام 2018 التي أفاد بها أفضل 20 مصرفا إسلاميا خليجيا أن متوسط الأرباح كان 60٪ تقريبا من إجمالي أرباح عام 2017، ما يدل على أن البنوك الاسلامية تمكنت من الاحتفاظ بمكاسب في الربحية التي تحققت في العام 2017 إلى حد كبير في العام 2018 على الرغم من معايير جديدة لاعداد التقارير.

وكان من المتوقع على نطاق واسع أن يؤثر ذلك على الأرباح المصرفية الخليجية في الربع الأول من العام، حيث رفعت معايير إعداد التقارير تكلفة المخاطرة، ما ألزم المؤسسات الإقليمية بوضع رأسمال إضافي كمخصصات.

أساسيات أوسع نطاقا

في هذا الصدد، يقول رئيس قسم التمويل الاسلامي العالمي في وكالة ستاندرد آند بورز محمد داماك ان البنوك الإسلامية الخليجية تستحوذ على نحو ربع إجمالي اصول النظام المصرفي الأوسع في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحتفظ «بأساسيات قوية»، مضيفا ان الربحية لا تزال كافية عند مستوى 1,5٪ تقريبا كمتوسط عائد على الأصول.

ويضيف داماك أن نوعية الأصول لا تزال جيدة عند حوالي 3٪ من القروض المتعثرة.

زيادة السيولة

ويرى داماك ان مراكز السيولة المرتفعة تبقى القوة الرئيسية للقطاع المصرفي الإسلامي في ضوء العدد الكبير من الأصول السائلة «التي نقدرها بأكثر من 20٪ من إجمالي الأصول».

ويبدو ان هذا المناخ من السيولة المرتفعة سيستمر نظرا لارتفاع أسعار النفط واستمرار ضعف نمو الائتمان وفقا لرؤية المدير الأول للمؤسسات المالية في وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني ردموند رامسديل الذي يتوقع أن تظل السيولة قوية والإيرادات مرتفعة وان الأرباح ستنمو بفضل ارتفاع أسعار الفائدة في معظم البلدان.

أما العامل الآخر الإيجابي للبنوك الإسلامية الخليجية فهو مستوى رأسمالها الذي لا يزال مرتفعا، حيث يشير داماك إلى أن متوسط معدل الشريحة الرئيسية TIER 1 يتراوح بين 17 و17,6٪.

وانتهى التقرير الى القول ان مصدر المخاطر الرئيسي بالنسبة لبعض البنوك الاسلامية الخليجية هو التوسع الكبير في الخارج، وهذا القول صحيح بشكل خاص بالنسبة للتوسع في تركيا، حيث أثر انخفاض قيمة الليرة على الاقتصاد وعرض البنوك للخطر، ويقول داماك «قد يؤثر ذلك سلبا على جودة الائتمان لبعض البنوك الإسلامية التي نصنفها، ومن ذلك على سبيل المثال اننا غيرنا النظرة المستقبلية لمجموعة البركة المصرفية من مستقرة إلى سلبية».

البنوك الإسلامية الكويتية (مرتبة حسب قيمة الأصول) (مليار دولار)

البنك	في نهاية يونيو 2018	في نهاية 2017	نسبة النمو ٪
بيتك	58,2	57,5	1,2
بنك بوبيان	13,8	13,2	4,5
البنك الأهلي المتحد	12,2	12,1	0,82
بنك الكويت الدولي	6,9	6,4	7,8
بنك وربة	6,4	5,9	8,4
المجموع	97,5	95,1	5

يتوقع أن ترتفع إلى 68 برميل نفط مكافئ بحلول 2040

58 برميل طاقة.. استهلاك الفرد بالكويت سنوياً

الشيخة تماضر الخالد متوسطة عبدالفتاح دندي وفؤاد المحمد عقب الندوة

أحمد مغربي

قال مدير الإدارة الاقتصادية منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) عبدالفتاح دندي نتيجة لتسارع النمو في استهلاك الطاقة في الكويت بوتيرة تجاوزت النمو السكاني فقد ترتب على ذلك ارتفاع في حصة الفرد من استهلاك الطاقة من 52 برميل نفط مكافئ عام 1995 إلى 58 برميل نفط مكافئ عام 2018. وأضاف دندي خلال الحلقة النقاشية بعنوان «الواقع والآفاق المستقبلية لاستهلاك الطاقة في دولة الكويت» ان التسارع الملحوظ في استهلاك الطاقة مقارنة بحجم إنتاجها قد أدى الى ارتفاع حصة الاستهلاك المحلي من الطاقة إلى إجمالي إمداداتها من 12٪ في عام 1995 إلى 21٪ في عام 2018، وذلك على حساب الصادرات.

وقال إنه على الرغم من إيلاء الكويت اهتماما متزايدا لمجال تحسين كفاءة الطاقة وترشيد استهلاكها، إلا أن تسارع النمو في استهلاك الطاقة فيها خلال الفترة (1995 ــ 2018) بوتيرة تجاوزت النمو في الناتج المحلي الإجمالي المقاس بتعادل القوة الشرائية، أدى إلى بقاء مؤشر كثافة الطاقة في الكويت عند حدود المتوسط العالمي وهو 0,9 برميل نفط مكافئ لكل ألف دولار من الناتج.

واستعرض دندي المحور الأول اتجاهات وأنماط استهلاك مصادر الطاقة الأولية في الكويت، وبيان سماته الرئيسية خلال الفترة (1995ـ2018)، والعوامل الرئيسية المؤثرة على مستويات الاستهلاك كالنمو الاقتصادي والسكاني والأسعار المحلية للطاقة، أما المحور الثاني، فتطرق إلى تقدير الاستهلاك المستقبلي المتوقع لمصادر الطاقة الأولية في الكويت حتى عام 2040.

وأفاد بأن من أهم السمات الرئيسية للاستهلاك المحلي من الطاقة في الكويت هو الاعتماد شبه الكامل على النفط والغاز الطبيعي في مزيج الطاقة المستهلكة، واستحواذ قطاع توليد الكهرباء وتحلية المياه على أكثر من نصف إجمالي الطاقة المستهلكة.

وأضاف أن أسعار المنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الأسواق المحلية للدول المنتجة والمصدرة للنفط ومن ضمنها الكويت تعد منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بنظيراتها على المستوى العالمي، مما ساهم في ارتفاع استهلاك الطاقة وبالتالي خفض في كفاءة استخدامها، كما ساهم في تقليل تنافسية الطاقة المتجددة التي تمتلك الكويت والدول العربية الأخرى على مصادر وفيرة منها، وساهم في أحيان كثيرة في الضغط على الموازنة العامة بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية. كما يتوقع سيناريو الإشارة أن ترتفع حصة استهلاك الفرد في الكويت من 58 برميل نفط مكافئ عام 2018 إلى 68 برميل نفط مكافئ عام 2040، ومن المتوقع أن تستمر هيمنة النفط والغاز الطبيعي على مزيج الطاقة المستهلكة في الكويت خلال الفترة الممتدة من عام 2018 حتى عام 2040 بحسب سيناريو الإشارة، بالرغم من تراجع حصتهما إلى 94,3٪ عام 2040، مقارنة بحصة بلغت نحو 99,7٪ عام 2018، بينما ترتفع حصة الطاقات المتجددة إلى نحو 5,6٪ عام 2040 مقارنة بنحو 0,3٪ عام 2018.

بانخفاض شهري 30٪ إلى 312 مليون دولار خلال نوفمبر

الكويت الرابعة خليجياً بترسيات العقود

محمود عيسى

واصلت قيمة العقود التي أرستها الكويت تراجعها خلال نوفمبر الماضي لتصل الى 312 مليون دولار وبانخفاض 30٪ عن 446 مليون دولار هي قيمة الترسيات التي أبرمت في أكتوبر الماضي، والذي يمثل في حد ذاته تراجعا بنسبة 1,8٪ عن 454 مليون دولار التي أرسيت في سبتمبر، حيث تمثلت ترسيات الكويت في 3 عقود لبناء محطات تحويل كهرباء رئيسية في مدينة جنوبي المطلاع.

وقالت مجلة ميد ان الكويت حلت بذلك في المركز الرابع خليجيا بعد الامارات والسعودية وقطر التي ارست عقودا بلغت 2,60 مليار دولار، و1,30 مليار دولار و632 مليون دولار على التوالي، فيما جاءت البحرين في المركز الخامس بعقود قيمتها 300 مليون دولار ثم عمان في المركز السادس والاخير بقيمة 230 مليون دولار.

وعلى مستوى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، قالت مجلة ميد ان قيمة العقود تراجعت بنسبة 14,6٪ لتصل الى 7,6 مليارات دولار من 8,9 مليارات دولار خلال اكتوبر الماضي، مشيرة الى الارتفاع القوي في العقود التي ابرمتها مصر في اكتوبر حيث حلت في المركز الثاني على مستوى الشرق الاوسط بعد الامارات بعقود بلغت قيمتها 2,200 مليار دولار.

تقول البيانات المتوافرة لدى ميد بروجكتس ان دول مجلس التعاون ستسجل في عام 2018 أسوأ اداء سنوي من حيث ترسيات العقود منذ عام 2004. ولكن من المتوقع أن ينعكس هذا الاتجاه في عام 2019 مع بدء تأثير تعافي أسعار النفط.

وتناولت مجلة ميد تحليل بقلم كبير محلليها ريتشارد ثومبسون الذي قال إن انتعاش أسعار النفط منذ عام 2017، مصحوبا بالضوابط المالية الصارمة، أدى إلى تخفيف الضغوط على الميزانيات الحكومية، ويمكن لوزارات المالية أن تفخر بأنها حالت دون تضخم العجوزات ومنعتها من ان تخرج عن نطاق السيطرة. ولكن برغم ذلك فقد كانت العواقب موجعة. وأضاف الكاتب أنه من المرجح أن تنخفض قيمة ترسيات عقود المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2018 بنحو 20٪ عما كانت عليه في عام 2017.

4 ٪ نمواً متوقعاً للائتمان بنهاية 2019

«الوطني»: رفع «المركزي» للفائدة مرة أخرى لن يؤثر على الإقراض بالكويت

تحسن نمو الائتمان 2,1٪ في الربع الثالث.. بدعم من تعافي اقتراض الشركات

2 ٪ نمواً سنوياً بإقراض الشركات في سبتمبر بفضل قطاعات الصناعة والبناء

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن نمو الائتمان في الكويت تحسن خلال الربع الثالث من 2018 بالرغم من الضغوط الموسمية، لينهي شهر سبتمبر عند 2,1٪ على أساس سنوي، مدعوما بارتفاع نشاط قطاع الأعمال والإقراض الشخصي، بينما استمر تراجع الائتمان الممنوح للشركات غير المالية. ومن ناحية أخرى، تراجع نمو الودائع إلى 4,9٪ في الربع الثالث وذلك في ظل تدفق الأموال من الودائع، تزامنا مع موسم السفر.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة، فقد أبقى بنك الكويت المركزي سعر الفائدة على حاله بعد رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي لأسعار الفائدة في سبتمبر، ولكنه رفع سعر الفائدة على اتفاقية إعادة الشراء بمقدار 25 نقطة أساس، وكذلك فعلت البنوك بالنسبة لأسعار الفائدة على الودائع.

ومن المتوقع أن ينمو الائتمان مع نهاية السنة بنسبة 4٪، وذلك بدعم من الإنفاق الرأسمالي والنمو الاقتصادي المعتدل. ومن شبه المؤكد أن يقوم مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي برفع سعر الفائدة المستهدف لديه للمرة الرابعة هذه السنة في ديسمبر، غير أن تأثيره على أسعار الفائدة المحلية ليس واضحا في هذا الوقت. وذلك، لأنه أمر يتوقف على تقييم بنك الكويت المركزي لأوضاع الائتمان والسيولة والنمو الاقتصادي بشكل عام.

وحتى إذا قرر البنك المركزي أن يرفع سعر الفائدة لديه للمرة الثانية في 2018، فلن يكون لذلك مبدئيا تأثير ملحوظ على الاقتراض، بسبب تسهيل القيود المفروضة على الاقتراض والتخلص من التأثيرات الأساسية التي ضغطت على نمو القروض هذه السنة، ما سيساهم في تحسن النمو الائتماني في 2019.

وارتفع نمو إقراض الشركات من 1٪ في يونيو إلى 2٪ في سبتمبر على أساس سنوي، وذلك بفضل ارتفاع الاقتراض في قطاعات رئيسة مثل الصناعة والبناء وكذلك في غيرها من القطاعات الأخرى، وهو الارتفاع ربع السنوي الثاني على التوالي.

كما شكل ارتفاع أسعار النفط دعما لثقة قطاع الأعمال، الأمر الذي يمكن أن يكون قد ساعد على استعادة الإقبال على الائتمان في هذا القطاع، وقد يكون تراجع أسعار النفط لاحقا في أكتوبر ونوفمبر قد أثر على هذا المسار.

غير أن نمو الإقراض الشخصي تراجع قليلا من 6,7٪ في يونيو إلى 6,3٪ في سبتمبر، حيث إن تراجع اقتراض المستهلك على شكل قروض متوسطة المدى أو بطاقات ائتمان أو كليهما، أثر على الطلب الجيد على قروض الإسكان.

وفي محاولة لتحفيز الطلب على القروض، خفف بنك الكويت المركزي بعضا من قيوده على الإقراض، ليعكس بذلك التطورات الاقتصادية الأخيرة، وبات الآن بإمكان المقترضين لغير غرض الإسكان أن يقترضوا ما يصل إلى 25 ضعف راتبهم أو 25 ألف دينار كحد أقصى بعد أن كان الحد الأقصى للاقتراض 15 ضعف الراتب أو 15 ألف دينار. وسيطلب البنك المركزي أيضا الآن إثبات مستندات الشراء بالنسبة للقروض السكنية فقط، فيما لن يطلب هذا الإثبات للاقتراض غير السكني.